

## الفهرس

- 15 ..... الفصل الأول: معيار الصرف
- 16 ..... • المبحث الأول: تعريف الصرف ومشروعيته وحكمة مشروعيته، وفيه مطلبان:
- 16 ..... المطلب الأول: تعريف الصرف
- 17 ..... المطلب الثاني: مشروعية عقد الصرف وحكمة مشروعيته
- 18 ..... • المبحث الثاني: تعريف النقود ونشأتها ووظائفها وحكم كنزها وأهم أسباب  
تغير قيمتها والفرق بين الصرف والمتاجرة بالعملات وفيه ستة مطالب:
- 18 ..... المطلب الأول: تعريف النقود
- 19 ..... المطلب الثاني: نشأة النقود
- 19 ..... المطلب الثالث: وظائف النقود
- 22 ..... المطلب الرابع: أهم أسباب تغير قيمة النقود
- 24 ..... المطلب الخامس: كنز النقود وحكمه
- 26 ..... المطلب السادس: الفرق بين الصرف و المتاجرة بالعملات
- 28 ..... • المبحث الثالث: مقومات عقد الصرف وشروطه وفيه مطلبان:
- 28 ..... المطلب الأول: مقومات عقد الصرف
- 28 ..... المطلب الثاني: شروط عقد الصرف
- 32 ..... • المبحث الرابع: المواعدة في الصرف والشراء والبيع الموازي للعملات وفيه  
مطلبان: المطلب الأول: المواعدة في الصرف
- 32 ..... المطلب الثاني: البيع والشراء الموازي للعملات
- 34 ..... المراجع
- 37 ..... الفصل الثاني: معيار بيع المرابحة للأمر بالشراء
- 38 ..... • المبحث الأول: تعريف المرابحة البسيطة ومشروعيتها وحكمها وشروط صحتها  
وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: في تعريف المرابحة البسيطة لغة واصطلاحاً
- 38 ..... المطلب الثاني: في مشروعية بيع المرابحة وحكمها
- 39 ..... المطلب الثالث: في شروط صحة بيع المرابحة البسيطة
- 40 ..... • المبحث الثاني: مفهوم بيع المرابحة المركبة (المرابحة المصرفية) وعناصرها
- 43 ..... وفيه مطلبان: المطلب الأول: في مفهوم بيع المرابحة المركبة
- 43 ..... المطلب الثاني: في عناصر بيع المرابحة
- 44 ..... • المبحث الثالث: مشروعية بيع المرابحة للأمر بالشراء (المركبة) وأحكامها
- 50 ..... المطلب الثالث: مشروعية بيع المرابحة للأمر بالشراء (المركبة) وأحكامها

55	..... المراجع
57	..... الفصل الثالث: معيار السلم والسلم الموازي
58	..... • المبحث الأول: مفهوم السلم و مشروعيته ومقوماته وشروطها
58	..... وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: في مفهوم السلم لغة واصطلاحاً
60	..... المطلب الثاني: مشروعية عقد السلم
62	..... المطلب الثالث: مقومات عقد السلم وشروطه
71	..... • المبحث الثاني: أحكام عقد السلم و الآثار المترتبة عليه
74	..... • المبحث الثالث: التمويل بالسلم في البنوك والمؤسسات الإسلامية ومزاياه
74	..... وفيه مطلبان: المطلب الأول: التمويل بالسلم في البنوك والمؤسسات الإسلامية
75	..... المطلب الثاني: مزايا عقد السلم
77	..... المراجع
81	..... الفصل الرابع: معيار الاستصناع والاستصناع الموازي
82	..... • المبحث الأول: تعريف الاستصناع لغة واصطلاحاً وبيان أهميته وفيه مطلبان:
82	..... المطلب الأول: تعريف الاستصناع لغة واصطلاحاً
83	..... المطلب الثاني: أهمية عقد الاستصناع
83	..... • المبحث الثاني: مشروعية عقد الاستصناع، وتكييفه الفقهي عند القائلين بمشروعيته، وفيه مطلبان:
83	..... المطلب الأول: مشروعية عقد الاستصناع
85	..... المطلب الثاني: التكييف الفقهي لعقد الاستصناع عند الحنفية (القائلين بمشروعية عقد الاستصناع)
87	..... • المبحث الثالث: مقومات عقد الاستصناع وثمره الخلاف في حقيقة المعقود عليه، وفي مطلبان:
87	..... المطلب الأول: مقومات عقد الاستصناع
88	..... المطلب الثاني: ثمره الخلاف في حقيقة المعقود عليه
90	..... • المبحث الرابع: عقد الاستصناع بين اللزوم وعدمه
91	..... • المبحث الخامس: شروط عقد الاستصناع
93	..... • المبحث السادس: تطبيقات عقد الاستصناع في المؤسسات المصرفية الإسلامية
95	..... • المبحث السابع: آلية تطبيق عقد الاستصناع في النظام المصرفي الإسلامي وحكم الاستصناع الموازي، وفيه مطلبان:

95	المطلب الأول: آلية تطبيق عقد الاستصناع في النظام المصرفي الإسلامي
96	المطلب الثاني: حكم الاستصناع الموازي
97	• المبحث الثامن: أثر نظرية الظروف الطارئة على عقد الاستصناع، وفيه مطلبان:
97	المطلب الأول: أساس نظرية الظروف الطارئة
98	المطلب الثاني: شروط العمل بنظرية الظروف الطارئة
103	المراجع
107	<b>الفصل الخامس: معيار الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك</b>
108	<b>تمهيد</b>
	• المبحث الأول: الإجارة، ماهيتها، ومشروعيتها، ومقوماتها، وأقسامها، وأحكامها
109	وفيه خمسة مطالب:
109	المطلب الأول: في تعريف الإجارة لغة واصطلاحاً
111	المطلب الثاني: مشروعية الإجارة
113	المطلب الثالث: مقومات الإجارة
123	المطلب الرابع: أقسام الإجارة
124	المطلب الخامس: أحكام الإجارة
	• المبحث الثاني: الإجارة المنتهية بالتمليك؛ نشأتها، ومفهومها، وصورها، وأحكامها
133	وفيه أربع مطالب:
133	المطلب الأول: نشأة عقد الإجارة المنتهية بالتمليك
134	المطلب الثاني: مفهوم عقد الإجارة المنتهية بالتمليك
136	المطلب الثالث: صور عقد الإجارة المنتهية بالتمليك
142	المطلب الرابع: أحكام صور الإجارة المنتهية بالتمليك
145	المطلب الخامس: أحكام بعض المسائل العملية
150	الخاتمة
152	المراجع
157	<b>الفصل السادس: معيار خطابات الضمان</b>
158	• المبحث الأول: في تعريف خطاب الضمان ومقوماته وخصائصه وأنواعه وشروطه
158	وفيه أربعة مطالب: المطلب الأول: في تعريف خطاب الضمان
159	المطلب الثاني: مقوماته
160	المطلب الثالث: خصائصه

161	المطلب الرابع: أنواعه وشروطه .....
163	• المبحث الثاني: في التكييف الفقهي لخطاب الضمان وأحكامه. وفيه مطلبان: .....
163	المطلب الأول: في التكييف الفقهي لخطاب الضمان .....
168	المطلب الثاني: في حكم أخذ البنوك الإسلامية بدلاً مالياً على خطابات الضمان .....
171	المراجع .....
173	<b>الفصل السابع: معيار الأوراق المالية</b> .....
174	تمهيد: في تعريف السوق والبورصة .....
175	• المبحث الأول: في مفهوم الأسهم وأنواعها وخصائصها .....
175	وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: في مفهوم السند لغة واصطلاحاً .....
175	المطلب الثاني: أنواع الأسهم .....
178	المطلب الثالث: خصائص الأسهم .....
179	• المبحث الثاني: في قيمة الأسهم وحقوق مالك السهم. وفيه مطلبان: .....
179	المطلب الأول: في قيمة الأسهم .....
180	المطلب الثاني: حقوق مالك السهم .....
180	• المبحث الثالث: في ضوابط التعامل بالأسهم (تداولها) .....
	• المبحث الرابع: في ضمان إصدار الأسهم وتقسيط قيمتها عند الاكتتاب .....
186	وإقراضها ورهنها والسلم فيها. وفيه ثلاثة مطالب: .....
186	المطلب الأول: في ضمان الإصدار .....
187	المطلب الثاني: تقسيط سداد قيمة السهم عند الاكتتاب .....
187	المطلب الثالث: أقراض الأسهم ورهنها والسلم فيها .....
189	• المبحث الخامس: في عمليات بيع الأسهم في الأسواق المالية الثانوية. وفيه مطلبان: .....
189	المطلب الأول: طرق بيعها في السوق العاجلة .....
190	المطلب الثاني: بيعها في السوق الآجلة .....
192	• المبحث السادس: في السندات وحكم إصدارها وتداولها. وفيه ثلاثة مطالب: .....
192	المطلب الأول: في تعريف السند .....
192	المطلب الثاني: في حكم إصدار السندات .....
193	المطلب الثالث: في حكم تداولها والبدل الشرعي لها .....
195	المراجع .....
197	<b>الفصل الثامن: معيار الأوراق التجارية</b> .....

198	التمهيد: لمحة تاريخية عن نشأة الأوراق التجارية
	• المبحث الأول: في تعريف الأوراق التجارية وبيان أنواعها وخصائصها ووظائفها
201	وفيه أربعة مطالب:
201	المطلب الأول: تعريف الأوراق التجارية
201	المطلب الثاني: أنواع الأوراق التجارية
204	المطلب الثالث: خصائص الأوراق التجارية
205	المطلب الرابع: وظائف الأوراق التجارية
207	• المبحث الثاني: في طرق تداول الأوراق التجارية وضماناتها. وفيه مطلبان:
207	المطلب الأول: في طرق تداول الأوراق التجارية
207	المطلب الثاني: في ضمانات الأوراق التجارية
210	• المبحث الثالث: في التكيف الفقهي للأوراق التجارية. وفيه ثلاثة مطالب:
210	المطلب الأول: في التكيف الفقهي للكيميالة
217	المطلب الثاني: في التكيف الفقهي للسند الإذني
218	المطلب الثالث: في التكيف الفقهي للشيك
219	• المبحث الرابع: في الأحكام الشرعية المتعلقة بالأوراق التجارية. وفيه أربعة مطالب:
219	المطلب الأول: حكم التعامل بالأوراق التجارية
220	المطلب الثاني: حكم تحصيل الأوراق التجارية
220	المطلب الثالث: حكم خصم الأوراق التجارية
225	المطلب الرابع: قبول الوفاء بقيمة الأوراق التجارية
228	المراجع
231	<b>الفصل التاسع: معيار بطاقات الائتمان</b>
232	• المبحث الأول: في تعريف بطاقة الائتمان وأنواعها وخصائص كل منها
232	وفيه مطلبان: المطلب الأول: في تعريف بطاقة الائتمان لغة واصطلاحاً
233	المطلب الثاني: أنواع بطاقات الائتمان وخصائص كل نوع
237	• المبحث الثاني: في أطراف بطاقات الائتمان والعلاقة بينها وتكييفها الشرعي
237	وفيه مطلبان: المطلب الأول: في التعريف بأطراف العلاقة للبطاقة
240	المطلب الثاني: في العلاقة بين الأطراف وتكييفها الشرعي
250	المراجع

251	الفصل العاشر: وقف النقود والأسهم والصكوك والحقوق والمنافع
252	تمهيد في أهمية وقف النقود والأسهم والصكوك والحقوق
253	مقدمة: في تعريف التوقف لغة واصطلاحاً
	• المبحث الأول: في شروط الوقف التي لها علاقة مباشرة ببناء الحكم في المسائل
257	المستجدة (لا في جميع الشروط تجنباً للإطالة). وفيه ثلاثة مطالب:
257	المطلب الأول: في تأييد الوقف
261	المطلب الثاني: في وقف المنقول
266	المطلب الثالث: في وقف المشاع
271	خلاصة في الموجهات المستفادة من مقاصد الشارع في الوقف وشروطه
273	• المبحث الثاني: في وقف النقود والأسهم والصكوك والحقوق والمنافع
273	وذلك في أربعة مطالب. المطلب الأول: في وقف النقود
274	المطلب الثاني: في وقف الأسهم
278	المطلب الثالث: في وقف الصكوك
281	المطلب الرابع: في وقف الحقوق والمنافع
286	المراجع
291	الفصل الحادي عشر: التأمين التكافلي العائلي
292	• المبحث الأول: في تعريف التأمين التعاوني الإسلامي ومشروعيته
292	وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: في تعريف التأمين لغة واصطلاحاً
293	المطلب الثاني: في مصطلح التأمين الإسلامي التكافلي
294	المطلب الثالث: في مشروعية التأمين الإسلامي التكافلي
298	• المبحث الثاني: مبادئ التأمين التكافلي الإسلامي وأسس توزيع الفائض التأميني
298	وفيه مطلبان: المطلب الأول مبادئ التأمين التكافلي الإسلامي
300	المطلب الثاني: أسس توزيع الفائض التأميني
300	• المبحث الثالث: أنواع التأمين الإسلامي التكافلي
300	المطلب الأول: التأمين على الأشياء
300	المطلب الثاني: التأمين على الأشخاص
301	المطلب الثالث: التأمينات الاجتماعية وأنواعها
302	المطلب الرابع: التأمين الشخصي أو العائلي

- المبحث الرابع: برنامج التأمين التكافلي العائلي وصوره في شركة الاخلاص للتكافل  
المساهمة ..... 305
- المبحث الخامس: أوجه الاختلاف بين التأمين التكافلي العائلي والتأمين التعاوني  
أو التكافلي على الأشياء ..... 309
- المبحث السادس: التعويض في التأمين التكافلي ..... 311
- المراجع ..... 315
- الفصل الثاني عشر: إعادة التأمين** ..... 317
- المبحث الأول: مفهوم التأمين وإعادة التأمين، ونبذة تاريخية عن إعادة التأمين وحاجة  
شركات التأمين لإعادة التأمين وفيه ثلاثة مطالب: ..... 318
- المطلب الأول: مفهوم التأمين وإعادة التأمين ..... 318
- المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن إعادة التأمين ..... 319
- المطلب الثالث: مدى حاجة شركات التأمين لإعادة التأمين ..... 321
- المبحث الثاني: طرق إعادة التأمين ..... 322
- المطلب الأول: الطريقة الأولى، إعادة التأمين الاختيارية ..... 322
- المطلب الثاني: الطريقة الثانية اتفاقيات إعادة التأمين ..... 323
- المطلب الثالث: حالات إعادة التأمين ..... 324
- المبحث الثالث: حكم إعادة التأمين لدى شركات تأمين تقليدية وإعادة الشركات الت  
لدى شركات تأمين اسلامية وفيه مطلبان ..... 324
- المطلب الأول: حكم اعادة شركات التأمين التكافلية الإسلامية لدى شركات تقليدية ..... 324
- المطلب الثاني: حكم اعادة شركات تأمين تقليدية لدى شركات تأمين تكافلية إسلامية ..... 330
- المراجع ..... 331
- الفصل الثالث عشر: ضوابط الفتوى في المعاملات المالية** ..... 333
- المبحث الأول: في تعريف الفتوى وبيان مناطها ..... 334
- المبحث الثاني: في أثر قصود المكلفين في الفتوى ..... 334
- المبحث الثالث: في أثر مآلات الفتوى في تقرير الحكم في النازلة ..... 337
- المبحث الرابع: في الآليات والأسس والمعايير الموضوعية والذاتية التي يراعيها المفتي  
عند تقريره الحكم الشرعي للنازلة ..... 339
- المراجع ..... 349
- الفصل الرابع عشر: حوكمة هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية** ..... 351

- المبحث الأول: في تعريف الحوكمة والعوامل التي أدت إلى الاهتمام بالحوكمة في  
المؤسسات المالية وفيه مطلبان: ..... 352
- المطلب الأول: في تعريف الحوكمة ..... 352
- المطلب الثاني: في العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالحوكمة في المؤسسات المالية ..... 352
- المبحث الثاني: المعايير التي وضعتها المؤسسات الدولية للحوكمة في المؤسسات  
المالية. وفيه مطلبان ..... 353
- المطلب الأول: المعايير العامة للمؤسسات الإسلامية وغيرها ..... 353
- المطلب الثاني: المعايير التي وضعتها المؤسسات الإسلامية الدولية ..... 353
- أولاً: المبادئ والمعايير التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية ..... 353
- ثانياً: المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ..... 355
- المبحث الثالث: الرأي الشرعي في مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ..... 355
- المبحث الرابع: حوكمة هيئات الرقابة الشرعية وفيه ثلاثة مطالب: ..... 356
- المطلب الأول: اختيار وتعيين هيئات الرقابة الشرعية ..... 356
- المطلب الثاني: استقلالية هيئة الرقابة الشرعية ..... 356
- المطلب الثالث: تعيين هيئة مركزية عليا على مستوى الدولة وعلى مستوى عالمي ..... 357
- المبحث الخامس: الهيئات الشرعية والرقابة الداخلية والخارجية ..... 360
- الفصل الخامس عشر: علاقة البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية** ..... 363
- تمهيد: نشأة البنوك الإسلامية ..... 364
- المبحث الأول: في تعريف البنك المركزي ووظائفه. وفيه مطلبان ..... 366
- المطلب الأول: في تعريف البنك المركزي ..... 366
- المطلب الثاني في وظائف البنك المركزي ..... 366
- المبحث الثاني: في تعريف المصرف الإسلامي وأعماله. وفيه مطلبان ..... 367
- المطلب الأول: في تعريف المصرف الإسلامي ..... 367
- المطلب الثاني: في أعمال المصرف الإسلامي ..... 367
- المبحث الثالث: في أدوات وسياسات البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية ..... 369
- المبحث الرابع: في علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية ..... 371
- المبحث الخامس: في المقرض الأخير والصيغ البديلة المقترحة ..... 381
- الخاتمة: النتائج والتوصيات ..... 384
- المراجع ..... 388